

# الدستور السوري

دمشق في ٢٣ ذي القعدة ١٣٦٩ و ٥ ايلول ١٩٥٠

---

مطبعة الجمهورية السورية

## مقدمة الدستور

نحن ممثلي الشعب السوري العربي ، المجتمعين في  
جمعية تأسيسية بإرادة الله ورغبة الشعب الحرة ،  
نعلم اننا وضعنا هذا الدستور لتحقيق الاهداف  
المقدسة التالية :

اقامة العدل على اسس متينة ، حتى يضمن لكل  
انسان حقه ، دون رهبة أو تحيز وذلك بدعم القضاء  
وتوطيد استقلاله في ظل حكم جمهوري ديمقراطي حر .  
ضمان الحريات العامة الاساسية لكل مواطن ،  
والعمل على ان يتمتع بها فعلا في ظل القانون  
والنظام ، لان الحريات العامة هي اسمى ما تتمثل فيه  
معاني الشخصية والكرامة والانسانية .

نشر روح الاخاء وتنمية الوعي الاجتماعي بين المواطنين حتى يشعر كل انسان انه جزء في بنيان الوطن وان الوطن في حاجة اليه .

دعم واجب الدفاع عن الوطن والجمهورية والدستور ، وذلك بمساهمة كل مواطن بدمه وماله وعمله وعلمه .

تحرير المواطنين من ويلات الفقر والمرض والجهل والخوف ، باقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي العامل والفلاح ، ويؤمن الضعيف والخائف ، ويؤمل كل مواطن الى خيرات الوطن .

كفالة المساواة في الواجبات العامة والحقوق التي

قررها الدستور ونصت عليها القوانين وخاصة طرح الضرائب على اساس تصاعدي ، حتى تكون مساواة في التضحية والقدرة على المساهمة .

تقوية الشخصية الفردية وتثقيفها وتعبدها ، حتى يشعر كل مواطن انه المسؤول الاول عن سلامة الوطن وعن حاضره ومستقبله ، وان الوطن هو الحقيقة الخالدة الباقية ، وان السوريين جميعا امناء عليه حتى يسلموه الى اولادهم موفور الكرامة عزيز الجانب ، ويكون ذلك بتثقيف الشعب ثقافة وطنية صحيحة ، وبشر التعليم ، وتسهيل اسبابه ، وتنمية روح التضحية في سبيل المجموع .

ولما كانت غالبية الشعب تدين بالاسلام فان الدولة



تعلن استمساكها بالاسلام ومثله العليا .

واننا نعلن أيضاً ان شعبنا عازم على توطيد او اصر  
التعاون بينه وبين شعوب العالم العربي والاسلامي ،  
وعلى بناء دوائه الحديثة على أسس من الاخلاق  
القويمة التي جاء بها الاسلام والاديان السماوية  
الآخري ، وعلى مكافحة الاتحاد والاحلال الاخلاق .  
ونعلن ان شعبنا الذي هو جزء من الامة  
العربية ، بتاريخه وحاضره ومستقبله ، يتطلع الى  
اليوم الذي تجتمع فيه امتنا العربية في دولة واحدة ،  
وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الامنية المقدسة  
في ظل الاستقلال والحرية .

ونعلن ان هذه المقدمة جزء لا يتجزأ من هذا

الدستور ، وضعت لتذكر المواطنين بالمبادي التي قام  
عليها قانونهم الاساسي .

واننا ، نحن ممثلي الشعب السوري العربي ،  
لنضرع الى الله العلي القدير أن يحفظ امتنا وشعبنا  
ويقضيها كل مكروه ، ويسدد خطانا حتى نحقق مثلنا  
العليا ، ونعيد بناء المجد التليد الذي شاده اسلافنا  
العظام ، ونرسم لابنائنا طريق السؤدد والعز .

## الفصل الاول

### في الجمهورية السورية

#### المادة ١

١ — سورية جمهورية عربية ديمقراطية نيابية ذات سيادة تامة .

٢ — وهي وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلي عن جزء من اراضيها .

٣ — والشعب السوري جزء من الامة العربية .

#### المادة ٢

١ — السيادة للشعب ، لا يجوز لفرد أو جماعة ادعاؤها .

— ١٠ —

٢ — تقوم السيادة على مبدأ حكم الشعب  
بالشعب وللشعب .

٣ — يمارس الشعب السيادة ضمن الاشكال  
والحدود المقررة في الدستور .

المادة ٣

١ — دين رئيس الجمهورية الاسلام .

٢ — الفقه الاسلامي هو المصدر الرئيسي  
للتشريع .

٣ — حرية الاعتقاد مصونة ، والدولة تحترم  
جميع الاديان السماوية وتكفل حرية القيام بجميع  
شعائرها على ان لا يخل ذلك بالنظام العام .

— ١١ —

٤ — الاحوال الشخصية للطوائف الدينية  
مصونة ومرعية .

المادة ٤

اللغة العربية هي اللغة الرسمية .

المادة ٥

عاصمة الجمهورية دمشق

المادة ٦

١ — يكون العلم السوري على الشكل التالي :  
طوله ضعف عرضه . وهو ذو ثلاثة ألوان  
متساوية متوازية ، اعلاها الأخضر فالأبيض  
فالأسود . ويحتوي القسم الأبيض في خط مستقيم على  
ثلاثة كواكب حمراء خماسية الاشعة .

٢ — يعين شعار الجمهورية ونشيدها الوطني  
بقانون .

## الفصل الثاني

### المبادئ الأساسية

#### المادة ٧

المواطنون متساوون أمام القانون ، في الواجبات  
والحقوق وفي الكرامة والمنزلة الاجتماعية .

#### المادة ٨

تكفل الدولة الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص  
لجميع المواطنين .

#### المادة ٩

لكل شخص حق في مراجعة المحاكم ضمن حدود  
القانون . وتجري المحكمة علناً ما لم ينص القانون  
على خلاف ذلك .

#### المادة ١٠

حرية الفرد مصونة .

١ — كل انسان بريء حتى يردان بمحكم قانوني .

٢ — لا يجوز تحري احد أو توقيفه الا بموجب

أمر أو قرار صادر عن السلطات القضائية او اذا  
قبض عليه في حالة الجرم المشهود ، او بقصد احضاره  
الى السلطات القضائية بتهمة ارتكاب جناية او جنحة .



٣ — لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة ، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك .

٤ — لا يحق للسلطات الادارية توقيف احد احتياطياً الا بموجب قانون في حالة الطوارئ او الاحكام العرفية أو الحرب .

٥ — كل شخص يقبض عليه يجب ان يبلغ خطياً خلال أربع وعشرين ساعة أسباب توقيفه والنص القانوني الذي اوقف بموجبه . ويجب ان يسلم الى السلطات القضائية خلال ثمان واربعين ساعة على الاكثر من توقيفه .

٦ — يحق لكل موقوف ان يقدم ، بذاته أو بواسطة محام أو قريب ، طلباً الى القاضي المختص

يعترض فيه على قانونية التوقيف . وعلى القاضي أن ينظر في هذا الطلب حالا ، وله ان يدعو الموظف الذي امر بالتوقيف ويسأله عن الواقعة فاذا وجد ان التوقيف غير مشروع أمر باخلاء سبيل الموقوف في الحال .

٧ — حق الدفاع مصون في جميع مراحل التحقيق والدعوى وأمام جميع المحاكم وفقاً لأحكام القانون .

٨ — لا يجوز احداث محاكم جزائية استثنائية ، وتوضع أصول خاصة للمحاكمة في حالة الطوارئ .

٩ — لا يحاكم احد أمام المحاكم العسكرية غير أفراد الجيش ، ويحدد القانون ما يستثنى من هذه القاعدة .



١٠ — لا يحكم على أحد بسبب فعل أو ترك لم يكن حين اقترافه معاقباً عليه بموجب القوانين المعمول بها ولا تطبق عقوبة أشد من العقوبة النافذة أثناء ارتكابه .

١١ — لكل شخص حكم عليه حكماً مبرماً ، ونفذت فيه العقوبة وثبت خطأ الحكم ، ان يطالب الدولة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به .

#### المادة ١١

السجن دار عترة وهو وسيلة لاصلاح المجرم وتربيته تربية صالحة ، ويكفل القانون تحقيق هذه الغاية .

#### المادة ١٢

المساكن مصنونة لا يجوز دخولها او تفتيشها الا في حالة الجرم المشهود او باذن من صاحبها او بموجب أمر قضائي .

#### المادة ١٣

المراسلات البريدية والبرقية والخابرات الهاتفية وغيرها سرية لا تجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها الا في الحالات التي يعينها القانون .

#### المادة ١٤

١ — تكفل الدولة حرية الرأي ، ولكل سوري أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير .

٤ — ينظم القانون اسلوب المراقبة على موارد الصحف .

المادة ١٦

للسوريين حق الاجتماع والتظاهر بصورة سلمية ودون سلاح ضمن حدود القانون .

المادة ١٧

- ١ — لسوريين حق تأليف الجمعيات والانتساب اليها على أن لا يكون هدفها محرماً في القانون .
- ٢ — ينظم القانون طريقة اخبار السلطات الادارية بتأليف الجمعيات ومراقبة مواردها .

المادة ١٨

- ١ — لسوريين حق تأليف احزاب سياسية

٢ — لا يؤخذ فرد على آرائه الا اذا تجاوز الحدود المعينة في القانون .

المادة ١٥

١ — الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون .

٢ — لا يجوز تعطيل الصحف ولا الغاء امتيازها الا وفقاً لاحكام القانون .

٣ — يجوز في حالة اعلان الاحكام العرفية او الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والاذاعة رقابة محدودة في الامور التي تتصل بالسلامة العامة واغراض الدفاع الوطني .

على أن تكون غياهم مشروعة ووسائطاً سياسية  
و ذات نظم ديمقراطية .

٢ — نظم القانون صريعة حيز السجلات  
الادارية بتأليف لاجزات ومراقبه مواردها .

#### المادة ١٩

١ — لا يجوز ابعاد السوريين من دس الوطن .  
٢ — لكل سوري حق الاقامة والتمتع في  
الاراضي السورية ، الا اذا منع من ذلك بحكم  
قضائي ، او تنفيذاً او بين الصحة والسلامة العامة .

#### المادة ٢٠

١ — لا يسلم اللاجئين سبب مبادئهم السياسية  
او دفاعهم عن الحرية .

٢ — يحدد الاكراه ندوة وانهر بين دول  
تسلم المجرمين العاديين .

#### المادة ٢١

الملكية عامة وخاصة .

١ — المدركه والاشخاص الاستثنائية والافراد  
تملك الاموال ضمن حدود القانون .

٢ — ينظم القانون تملك الاجانب وحدوده  
وشروطه .

٣ — الملكية الخادمة مصنونة ويعين القانون  
كيفية حيازتها وانصافها بحسب حاجتها .

٤ — الملكية الاجتماعية .  
٥ — لكل شخص الحق في حماة ممتلكاته



المادية والمعنوية الناشئة عن اتاحه امادي والعلمي والادبي .

٥ — لا يسمح لاحد أن يستعمل الملكية الخاصة بشكل يتعارض مع المصلحة العامة .

٦ — يجوز الاستملاك بقصد النفع العام ويتم بالاستناد الى قانون يتضمن اعطاء تعويض عادل .

٧ — المناجم والمعادن الصلبة والسائلة والشمعة واشباهها والثروات المعدنية في الارض والمياه المعدنية والشلالات والحراج العامة والطرق العامة وجميع مصادر الثروة الطبيعية هي ملك للدولة .

٨ — يحدد القانون شروط منح رخص التنقيب عن المعادن واشباهها .

٩ — منح حق استثمار المعادن واشباهها قانون يعطى فيه لاولوية لاعتبارات الدفع عن الامداد وضمان استقلالها .

١ - ليعقب استثمار أرض الوطن بصورة صالحة ولاقمة علاقات اجتماعية عادلة بين المواطنين يسن تشريع خاص يحرم على ابيادي لآنية :  
١ - وحب استثمار الارض وعدم اهرلها هذه يحدد القانون بسقط حق انصرف .

ب - عين قانون حصد على حيازة الارض تصرف أو استثماراً بحسب المناطق على أن لا يكون له مفعول رجعي .

- ٢ - لا تعرض مصادر خاصة إلا بمحض قصدي .  
٣ - تخور مصادر خاصة بمانون ضرورت  
الحرب والكوارث العامة .

المادة ٢٤

للدولة ان تؤمم بمانون كل مؤسسة و مشروع  
شعبي بمصلحة العامة معال بمؤنس بدل .

المادة ٢٥

تعرض المصراآت على أسس عدالة ومعدية تحقق  
مبادي المساواة والعدالة الاجتماعية .

المادة ٢٦

١ - العمل حق لجميع لمواطني وواحد عليه  
السرف .

ج = تحسين الانتاج .

د = تشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة .

هـ = توزيع الدولة من اراضيها بدل رهيد

ومقسط على غير المتصرفين ما يكفيهم لمعاشهم .

٢ - تشجع لدولة على انشا الجمعيات التعاونية

وتقوم بمراقبتها .

٣ - تعمل الدولة على اساء قري نموذجية

ومساكن صحية للفلاحين .

٤ - يسن قانون يكفل حماية الفلاح ورفع

مستواه .

المادة ٢٣

١ - المصادر العامة في لاموال مجموعته .

وهو أهم العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية .  
وعلى لدولة ان توفره لمواطنيها وان تصممه  
بتوجيهه لاقتصاد الوطني وانتهوس به .

٢ — بحمي الدولة العمل وتضع له تسريعات وم  
على المبادئ الآتية :

أ — اعطاء العامل اجراً يتناسب مع كمية عمله  
وكيفيته .

ب — تحديد ساعات العمل الاسبوعية ، ومنح  
العمال ايام راحة اسبوعية وسنوية مع الأحرار .

ج — تقرير تعويض خاص للعمال المعيّنين وفي  
احوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة  
عن العمل .

د — تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء  
والاحداث .

هـ — خضوع العامل للقواعد الصحية .

٣ — تكفل الدولة بعمل مساكين محجة ومحدد  
التأثرون وسائل ذلك .

٤ — التنظيم النقابي حر ضمن حدود القانون .  
لنقابات شخصية اعتبارية .

امادة ٢٧

١ — لكل مواطن حق في ان تكفله لدولة  
وتكفل أسرته في حالات الطوارئ والمرس والمجنين  
واليتيم والشيخوخة والمعالجة غير المتعمده .

ولتحقيق هذه الغاية يوضع نظام للتأمين



الاجتماعي تساهم الدولة و المؤسسات و الافراد في توفير الموارد المالية الكافية له .

٢ - تحمي الدولة صحة و صلب و ديني و لهم المستشفيات و المصححات و دور اليتيم و المسكينة و وسائل المواصلات و المدارس و تعنى بالحوامل و المرضعات و الاطفال .

١ - التربية و التعلم حق لكل مواطن .

والتعليم الابتدائي ارامي و مجاني في مدارس الدولة و موحد البرامج .

المدارس الابتدائية خاصة مبرمة . بين البرامج

التي تقررها لدولة . ولها تدرس مواد اصليه بحددها القانون .

التعليم المادي و مهني مجاني في مدارس الدولة . و بين القانون مواد التي تلزم المدارس بقبولها الخاصة بتدريسها وفق برامج الدولة .

يكون تعليم و تدريس و تربية و تهذيب و كل ديانة وفق عقائدها .

على الدولة ان تعمل اولوية في اعمارها و عمر العالين و الابتدائي و المادي و العميه و بين المساواة بين السوريين ، واقامة للنهضة و مهنيه على أسس صحيحة ، و تسهيل للاستثمار ارض الوطن . و تعمل الدولة على تسهيل سبل التعليم العالي .

٥ — الدولة وحدها حو منح الشهادات المدرسية ومعادتها .

٦ — تبني الدولة الحركة الرباعية والكشعبة والفتوة في المدارس والجمعيات والاندية ، وتعمل على حمايتها وتقويتها ونشرها .

٧ — لتحقيق اهداف التربية والتعليم ، وتنفيذ سياسة تعليمية مستقرة ، يسأ في الدولة مجلس المعارف ويحدد القانون عدد اعضائه ومؤهلاتهم وكيفية تعيينهم .

مهمة هذا المجلس اقتراح الخطط والبرامج يكون التعليم في مختلف درجاته وانواعه محمها المعات المتوخاة منه .

وتتمتع مؤسساته بالاستقلال المالي والاداري .

٢ — يجب ان يهدف التعليم الى انشاء حيل قوى بجسمه وتفكيره ، مؤمن بالله ، متحل بالاخلاق الفاضلة ، معزز بالثروت العربي ، مجهز بالمعرفة ، مدرك لواجباته وحقوقه ، عامل للصحة العامة ، مشبع بروح التضامن والاخوة بين جميع لوطيين .

يحظر كل تعليم يناي الاهداف الواردة في هذه الفقرة .

٣ — يجب ان يعنى بنقوية الشخصية والحريات الاساسية .

٤ — الدولة الاشراف على جميع معاهد التعليم في البلاد ، وينظم القانون هذا لاشراف .

- وبعدم مجلس معارف بقراره إلى الحكومة .
- ٨ - تحمي الدولة العوم والقانون ورعي تقديمها وانتشارها ، وتشجع على البحوث العلمية .
- ٩ - تحمي لدولة الآثار والأماكن الأثرية والأشياء ذات القيمة الفنية والتاريخية وصادقيه .

#### المادة ٢٩

لا يجوز فرض عمل اجباري على حد لا يتجاوز في الأحوال التالية :

- ١ - القيام بالحسابات المالية و مسرايا والصحية .
- ٢ - مكافحة الكوارث العامة .
- ٣ - حالات الحرب والطوارئ .

#### المادة ٣٠

- ١ - الدفاع عن الوطن وعن الدستور واجب مقدس على جميع المواطنين .
- ٢ - ... ..
- ٣ - ... ..
- ٤ - ... ..
- ٥ - ... ..
- وعدد أعضائه بقانون .

#### المادة ٣١

- ١ - تحدد شروط الجنسية السورية بقانون ،
- ٢ - ... ..
- ٣ - ... ..



- ٢ - حدد قانون وضع لأجرت حقوق  
وبراعى في ذلك الاعراف والاعرف المدة .

#### المادة ٣٢

- ١ - الاسرة هي الركن الاساسي للمجتمع ،  
وهي في حمي الدولة .

- ٢ - - حمي الدولة الروح وجميع حقوق  
الحقوق المادية والاحتمالية الموقفة .

#### المادة ٣٣

- ١ - - كن سوري من في تولي ، يجب اعادته  
بشروط المعينة في القانون .

- ٢ - - التعيين وظائف من من دة  
وموقفة ، في الدولة ، الادارات المجددة بالادارة .

نكون مساهمات مدة ، لا يساوي من ذلك لا ،  
عليه القانون .

#### المادة ٣٤

الادوية الاساسية ملك المساهمين . وهي مؤسسه  
من مؤسسات الدولة العامة ، تمتع باستقلال مالي  
واداري وتنظم اوضاعها بقانون .

### الفصل الثالث

#### السلطة التشريعية

#### المادة ٣٥

يتولى السلطة التشريعية مجلس من خمسة عشر

الشعب بموجب مرسوم وملائم له .  
قانون الانتخاب .

المادة ٣٦

مدة المجلس أربع سنوات .  
المرسوم يتضمن إعلان فتح باب الانتخاب  
ولا تحدد مدة لا في سنة أو أكثر .

المادة ٣٧

النائب يمثل الشعب كله ، ولا يجوز تحديد  
وكانه سبب أو شرط ، سلامة أو رتبة  
شرفه وصميمه .

المادة ٣٨

الماخوذون والاحتياط ، سور وواحد .

تسبب في المصلحة العامة .  
في سجل الانتخاب .  
المنصوص عليها في قانون الانتخاب .

المادة ٣٩

كل سوري أو سوريته  
وهو سوري .  
من عموره .  
قانون الانتخاب .

المادة ٤٠

نائب من شخص فيون لإحدى  
١ — سلامة الانتخاب .







البلاد في فروع تنميتها المباشرة وغيره وحسنه والخاص  
وان اعمال التحقيق وحدة الاقطار العربية .

المادة ٧ :

يحدد تعويض النواب ونفقاتهم بقانون .

المادة ٨ :

١ — لا يجوز للنائب ان يستغل نيابته في عمل  
من الاعمال .

٢ — يحدد قانون الاعمال التي لا يجوز الجمع  
بينها وبين النيابة .

المادة ٩ :

اذا شغل مقعد نيابي لسبب من الاسباب انتخب  
له نائب خلال شهر من من شغل المقعد على ان لا تقل

المدة الباقية لولاية المجلس عن ستة أشهر . وتنتهي  
نيابة العضو الجديد بانتهاء مدة المجلس .

المادة ١٠ :

يحق لمجلس النواب باكثرية مجموع اعضائه

التي لا تقل عن ثلث مجموع اعضاء المجلس ان

قبل اقتراح العفو .

المادة ١١ :

المعاهدات التي تمس سلامة الدولة او ماليتها ،

والمعاهدات التجارية ، وكل معاهدة اخرى

التي يقرها المجلس ، لا يصدق عليها ولا يصدق عليها  
النواب .

٢ — ينتخب رئيس المجلس بأكثرية مجموع

الواب المصلحة، من بين أعضاء المجلس في المرة الثانية .

#### المادة ٤

١ —

٢ — للمجلس حرس خاص يأمر بأمر رئيس

٣ —

#### المادة ٥

١ — جلسات المجلس علنية .

٢ — والمجلس أن يقر وبناء على طلب من

#### المادة ٥٢

١ —

#### المادة ٥٣

١ — يترأس الجلسة الاولى في تشرين الاول من

٢ —

الحكومة أو من عشره نواب وكثير بعد جلسات  
سرية للبحث في شؤون معينة .

المادة ٥٦

١ - لا تعقد جلسات المجلس الا في حصرها  
اكثرية النواب المطلقة .

٢ - يحدد النظام الداخلي مسؤولية النائب  
الذي يغيب بدون عذر مشروع .

المادة ٥٧

١ - يجري التصويت في المجلس بالطريقة التي  
يعينها نظامه الداخلي .

٢ - لا يصوت الا النواب الحاضرون .

٣ - تجري الانتخابات بالتصويت السري .

٤ - يحدد مجلس قراره في كثير من الاحصاءات  
الا ان نص الدستور والنظام الداخلي على سائر  
دب، فان تساوت الاصوات اعتمد مشروع مقترح .

المادة ٥٨

١ - يرأس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء  
والكل نائب حق اقتراح القوانين .

٢ - ما اتوا به من مقترحات في هدف في الغرض  
حصرية او تفضيلها للاعضاء من بعضها أو في  
هدف الى تخصيص جزء من موال الدولة بمشروعات  
او الامراض أو كعائله أو صرفه، فلا يجوز فراحها  
لا من قبل رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء  
أو من عشرين نائباً فأكثر .



## المادة ٥٩

لا يجوز لمجلس الدولة أن يسن تشريعاً في التشريع.

## المادة ٦٠

إذا رفض المجلس مشروعاً أو قراراً لا يعاد عرضه عليه قبل انقضاء ستة أشهر.

## المادة ٦١

١ — إذا أقر المجلس قانوناً، أصدره رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إقراره.

٢ — أما إذا أقر المجلس مشروعاً أو قراراً، فله أن يعرضه على المجلس مرة أخرى، وإذا أقره المجلس، أصدره.

٣ — إذا أقر المجلس مشروعاً أو قراراً، أصدره رئيس الجمهورية.

## المادة ٦٢

١ — إذا وجد رئيس الجمهورية ضرورة لإعادة النظر في مشروع أو قرار، يمكنه أن يعرضه على المجلس مرة أخرى، وإذا أقره المجلس، أصدره.

٢ — إذا أقر المجلس مشروعاً أو قراراً، أصدره رئيس الجمهورية.

## المادة ٦٣

١ — إذا اعترض ربع أعضاء مجلس النواب على مشروع أو قرار، يمكنه أن يعرضه على المجلس مرة أخرى، وإذا أقره المجلس، أصدره.

الى أن تصدر المحكمة . عليا فر رها فيه حال مسره  
أيام ، و دا كان للمعاون صفة الاستعجاب وحب على  
لمحكمة العليا أن تب فيه حال ثلاثة .

٢ - اد فر رب المحكمة اعبد رأيا قوت محام  
المستور . اعبد في محسن المات تصحيح الخدمه  
الاستورية .

٣ - قد صدر المحكمة اعليا فر رها حال  
لمده المحدده في عمده الماده وحب على رئيس  
الجمهورية اصدار القانون .

#### المادة ٦٤

١ - تحت ن تمس الورده في جلسات المجلس  
برئيسها أو ببعض أعضائها .

٢ - يجوز لرئيس الوزراء وللوزراء حضور  
جلسات المجلس و انكلاء مبرا . و قد لا يستعابه احد  
من بساؤون من موصف من حين المرافعة .

٣ - وعلى من عاب رئيس المجلس حضوره  
من الوزراء أن يحضر الجلسة .

#### المادة ٦٥

كل نائب ن توجه الى الحكومة الأسئلة  
و الاستجوابات . و عليها الاجابة في ميعاد المحدد في  
النظام الداخلي .

#### المادة ٦٦

١ - حدد نظام الداخلي المجلس حول  
مناقشات المداكرات و الاستشارة و الاستجوابات

و مقبول و حاضرين .  
أعمال المجلس .

۲. در مورد این که آیا این عمل با اصول اخلاقی سازگار است یا نه، بحث کنید.

772211

١ - لا تنظر المجلس في طلب حجب الثقة عن  
 الوزراء أو عن أحد أعضاء المجلس  
 بقدر ما لا يجوز للمجلس أن يقرر  
 تقديم الثقة إلى أحد الوزراء  
 بقدر ما لا يجوز للمجلس أن يقرر  
 تقديم الثقة إلى أحد الوزراء

٢. الأقران الخمس : اسم مجرور بحرف جر  
مضافه حجب إليه عن الأقران الخمس  
مجموعها .

٣ - وعلى الوزير الذي حجبت عنه الثقة ان يستقيل

## المادة ٦٨

1. The first part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of a solution of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$ . It is shown that the system has a solution for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$  if and only if the condition  $\alpha + \beta = 1$  is satisfied.

## الفصل الرابع

## السلطة التنفيذية

المادة ٦٩

عليها في الدستور .

## ١ رئيس الجمهورية

المادة ٧٠

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة .  
ويعين القانون ما يقتضيه منصبه من المراسم  
والميزات .

المادة ٧١

١ — ينتخب رئيس الجمهورية من قبل مجلس  
النواب بالتصويت السري .  
٢ — ويجب ان يفوز بأكثرية ثلثي مجموع  
نواب .

٣ — مدة رئاسته خمس سنوات ولا  
بالأكثرية المطلقة .

٤ — وقد نخبه من قبله ولا أكثر من  
المرتين .

المادة ٧٢

١ — مدة رئاسته خمس سنوات .

٢ — حائزاً شروط الترشيح للنمابة .

٣ — متماً الأربعين من عمره .

المادة ٧٣

١ — مدة رئاسته خمس سنوات كاملة

تبدأ منذ انتخاب الرئيس . ولا يجوز تحديدها إلا



ومصالحه. وفيه ما لا يكون من شأنه  
الجمهوري، وإن كان يجب أن يكون من شأنه  
الجمهوري، حتى لا يكون من شأنه  
أرضه وإن كان من شأنه أن يكون من شأنه

#### المادة ٧٦

١ - يجوز لمجلس النواب أن يقرر  
فيها ولا يقر في شأنه  
وأقلها خمسة عشر يوما.

#### المادة ٧٧

١ - على حكومة راجع رئيس الدولة  
المفاوضات الدولية.  
٢ - يوقع رئيس الجمهورية المعاهدات ويبرمها

بعد مرور خمس سنوات كاملة على  
٢ - إذا انتهت مدة المجلس في  
فيه من الرئيس قبل الرئيس في  
مصدر انبثاء الاستفتاء في  
ان لا تتجاوز هذه المدة الاضافية ثلاثة اشهر

#### المادة ٧٤

لا يجوز الجمع بين رئاسة الجمهورية والنيابة.

#### المادة ٧٥

قبل ان يمارس رئيس الجمهورية ولايته، يحلف  
أمام مجلس النواب اليمين التالية:  
وقوانيئها، وإن أكون أنا

بعد ان تقرها مجلس النواب .

٣ - وهو الذي يمدد رؤساء الهيئات  
التي تخضع للاختصاص في  
السياسية الاجنبية لديه .

#### المادة ٧٨

رئيس الجمهورية لا يدعو مجلس  
حتم برئاسة امر به في محبة الخاصة .

#### مادة ٧٩

كل ما يصدر عن رئيس الجمهورية من مراسيم  
ورسائل ورسائل يصدق به في الدولة .  
الوزراء و الوزراء المختصين  
الوزراء او قبول استقامته .

#### المادة ٨٠

يوقع رئيس الجمهورية من بين القضاة  
في مجلس من سبعة قضاة من  
الذين يوقعون في  
رئيس الجمهورية لا يحكم .

#### مادة ٨١

١ - يوقع رئيس الجمهورية  
حالات من  
في المحكمة العليا  
ينشرها رئيس مجلس الوزراء وتعتبر نافذة .  
٢ - في المحكمة العليا  
في المحكمة العليا

رئيس مجلس الوزراء وتعتبر نافذة .

٣ - يستثنى من ذلك مرسوم حل مجلس النواب الذي يحرره رئيس الجمهورية في دوائر الاستعانة بكتاب مرسوم من حكومتها .

#### المادة ٨٢

يعين رئيس الجمهورية في كل سنة من بين أعضاء مجلس الوزراء من بين أعضاء المجلس الوطني وموافقة مجلس النواب .

#### المادة ٨٣

رئيس الجمهورية هو القائد لأثر المجلس وهو رئيس مجلس الدفاع الوطني .

#### المادة ٨٤

يقصّل رئيس الجمهورية بمجلس النواب برسائل يوجهها إلى رئيس المجلس .

#### المادة ٨٥

١ - لرئيس الجمهورية أن يحل مجلس النواب بمرسوم معلّل متخذ في مجلس الوزراء .  
٢ - لا يجوز أن يحل مجلس النواب قبل مضي ثمانية عشر شهراً من انتخابه .

٣ - لرئيس الجمهورية أن يحل مجلس النواب بمرسوم متخذ في مجلس الوزراء .  
رئيس الجمهورية يحل مجلس النواب بمرسوم متخذ في مجلس الوزراء .  
على الانتخاب .

المادة ٨٦

- ١ - رئيس الجمهورية مسؤول في حياته عن الدستور والخيانة العظمى .
- ٢ - وهو مسؤول ايضا عن اجر همه اعدده .
- ٣ - لا يحاكم رئيس الجمهورية الا أمام المحكمة العليا .
- ٤ - لا يجوز البحث في افعاله رئيس جمهورية الى المحكمة العليا إلا اذا قدم ربع أعضاء مجلس النواب بطلب حصي معس الى رئاسة مجلس .
- محال اطلب قبل انحب فيه في المجلتين الدستورية والقضائية مجتمعتين . ه هذه الاجمات انمر رهم حال الالة هم حاله اطلب لهم .

- وهي حاسه حاسه مسؤوله تحت لاجه . ه لا يجوز ان بحث فيها امرا آخر .
- ٥ - لا يجوز افعاله رئيس جمهورية في محله العليا في جميع الحالات إلا بواسطة الكثرة الخمس في النواب المطلقة .
  - ٦ - عدا حله رئيس جمهورية في محله عابا لغبر مدة الرئاسة عدا حله حتى لعدد ه ه المحكمة قرارها .
  - ٧ - يطلب ففوف ده ده سبورية دول لاهام ونحا كمة أدم لمحكمة العليا .

المادة ٨٧

رئيس الجمهورية حق صدر العفو الخاص .



١ — يمارس رئيس مجلس النواب خلاحيات رئيس جمهورية حين لا يتكلم في دورته أو حتى من رئاسته المجلس خلال مدة أمده إلى نائب الرئيس .

٢ — إذا كان كاتب بوضع أو غيره من هذه والاسئلة مجتمع مجلس النواب في دورته أو خلال سيره من حق الرئاسة لا تحت رئيس جمهورية جديد، و... في مدة كونه يجتمع حكما في اليوم الحادي عشر .

٣ — أما إذا كان مجلس النواب منجلا أو بقي لأمر ولايته أو من... من...

سنة في دراسة...  
المجلس الجديد .

تحدد اختصاصات رئيس جمهورية...



## الوزارة

في بدء كل دور سري، أو بعد...  
جمهورية جديدة، أو بعد...  
سابقا لها، أو...  
...

رئيس الجمهورية رئيساً للوزارة وتسمى الوزارة  
على اقتراح رئيس الوزارة .

٩١ د .

١ - تقدم الوزارة منحتها الى مجلس النواب  
ويصوت على الثقة .

٢ - وتعتبر الثقة ممنوحة ان لم يمتنع اكثر  
النواب الحاضرين .

المادة ٩٢

١ - يدير مجلس الوزراء سياسة الدولة .

٢ - ينعقد مجلس الوزراء برئاسة رئيسه ليعظر  
في الامور الآتية :

أ = مشروعات القوانين .

ب = المراسيم التنظيمية .

ج - موارد الدولة و واردات الخدمه

د = السياسة الداخلية والخارجية .

هـ - القضايا التي يشرح رئيس الوزارة أو أحد  
الوزراء بموافقة الرئيس سرها على المجلس .

و - قضايا الاسرى اي بنص منها الماعون .

٣ - تحد قرارات مجلس الوزراء بالاكثرية

ويعبر الوزير المخالف ولا باقرار ما لم يستقل .

المادة ٩٣

يحدد القانون نظام رئاسة الوزارة ومجلس  
الوزراء واختصاص كل وزير .

المادة ٩٤

١ - يدير رئيس مجلس اورد ، جلسات  
تعقدتها الوزارة تحت رئاسته .

٢ - وينسق الاعمال بين الوزارات المختصة .

٣ - وله وحده ان ي طرح ، بنفسه ، بالورقة في  
مجلس النواب .

٤ - وله أن يعهد ببعض الاحكام الى  
وزراء .

المادة ٩٥

يصدر رئيس الجمهورية موافقه مجلس اورد  
براسم بالانظمة اللازمة لتنفيذ القوانين .

فيه تعطيل لها او عفا من نفيدها أو نهى  
احكامها .

المادة ٩٦

عند سنائه لقراره او حيث النة  
سنة ، في رأي تصرف شؤون حتى  
الوزارة الحديثة .

المادة ٩٧

يسمى وزير - شوره مشوره ، او غير مشوره ،  
سماه بوجب الحكم استورها او يستأجر واستأجر  
املاك الدولة ولويسد اعني ، ولا ان يستأجر  
لنفسه او لغيره ، اي تعقد الادارات العامة  
في المؤسسات العامة لا اراء لدولة أو خاصة .

للمرابطة، كما يجتمع عليهم أن يكونوا أعضاء في مجلس  
إدارة شركة ما أو وكالة أو أن يشركوا في  
عمل تجاري .

#### المادة ٩٨

الوزارة مسؤولة ، تتضمن بحده مجلس إداري  
عن السياسة العامة وكل وزير مسؤول وحده عن  
أعمال وزارته .

#### المادة ٩٩

يحدد القانون مسؤولية وزراء مدنية والمالية  
والجزائية .

#### المادة ١٠٠

يوقف الوزير المتهم عن العمل إلى أن تبين بحكمة

المتهم في مهمة الادارة  
من محاكمته .

#### المادة ١٠١

يجوز الجمع بين الوزارة والنيابة .

#### المادة ١٠٢

يحدد نصيب رئيس الوزراء والوزراء  
في

#### المادة ١٠٣

١ - يؤسس مكتب للمجلس  
مجلس الوزراء .

٢ - يرأس هذا المكتب في رئاسة مجلس إداري  
مؤلفة من تقاريره ومقتضيه ومآثرها وملاحضاته عليها .

٣ - يحدد ملاكه وأعضائه وحفصة أعضائه  
بساتون .

## الفصل الخامس

### السلطة القضائية

#### المادة ١٠٤

القضاء سلطة مستقلة .

#### المادة ١٠٥

١ — قضاء الحكام مستقون ، لا يتدخلون  
في قضائهم لغير القانون .

٢ — شرف القضاء وصيرونه ، تحريمه  
لحقوق الناس وحررياتهم .

قبل أن ينولي ، قاضي غيره يسميه بحكم بين  
الناس بالعدل ويحترم القوانين .

#### المادة ١٠٧

يصدر الأحكام باسم الشعب السوري ، ويجب أن  
تكون معللة .

#### المادة ١٠٨

يمارس القضاء في الدولة :

- ١ — المحكمة العليا .
- ٢ — محكمة تسمى .
- ٣ — المحاكم الأخرى .



المادة ١٠٩

يعين قضاء المحكمة بقرار من مجلس قضاء  
وبمرسوم وفقاً لأحكام القانون .

المادة ١١٠

ترفع القضاء ونقابة وتؤديه وتكون  
بقرار من مجلس القضاء الأعلى وفقاً لأحكام القانون .

المادة ١١١

النيابة العامة مؤسسة قضائية واحدة يرأسها  
وزير العدل .

المادة ١١٢

النيابة العامة هي التي تحرس العدالة وتسير على

تطبيق القوانين وتنفذ أحكامها وتنفذ أحكام  
الجزائية .

المادة ١٠٣

تعيين قضاء النيابة وتؤديه وتكون  
بقرار من مجلس القضاء الأعلى وفقاً لأحكام القانون .

المادة ١٠٤

ملائمة شخص كما يقرر في القانون وتكون  
ورواتب القضاء تحدد بقانون .

المادة ١٠٥

ملائمة المساعدين القضائيين تحدد بقانون وتكون  
تعيينهم وترفعهم وتؤديه وتكون وفقاً لأحكام القانون .

## المحكمة العليا

### المادة ١٠٦

١ - تؤلف المحكمة العليا من سبعة أعضاء مستقرين  
محس النوب من قائمة بحري رتبة وزير اعلى .  
يقتضى هذه القائمة رئيس الجمهورية من ترافرت  
فيهم المؤهلات الكافية بقيام بعد هذا المصوب .  
على ان يكونوا من حملة الشهادات العليا و تكون  
الاربعين من عمرهم .

٢ - بحري الانتماء في خمسة حصة ديار  
واحد تضمن سبعة ايام . و ان يكونوا من

منذ وصول القائمة الى مجلس الاعلى .

٣ - يجوز بالاستخفاف من حراصة الاكثرية  
مضافة من مجموع الاعضاء المحس .  
٤ - انتم يحصل هذه الاكثرية بعد انساب  
ويكتفى بأكثرية الحاضرين .  
٥ - وان تحصل بعد الاستخفاف من حراصة  
حينئذ بالاكثرية النسبية .

### المادة ١٠٧

يحدد القانون الاعمال التي لا يجوز جمعها  
وبين عضوية المحكمة العليا .

### المادة ١٠٨

١ - يبقى عضو المحكمة العليا في منصبه خمس

سنوات، ويجوز تجديد انتخابه .

٢ - لا يفصل عضو المحكمة العليا عنها إلا بقرار يوافق عليه أربعة أو أكثر من أعضائها .

#### المادة ١١٩

تنتخب المحكمة العليا بأكثرية أعضائها لمطاعة رئيساً من أعضائها لخمس سنوات .

#### المادة ١٢٠

١ - عندما يشغر منصب عضو من أعضاء المحكمة العليا لسبب ما، ينتخب مجلس النواب - وفقاً له من قسمة تتضمن ثلاثة أضعاف العدد الساعر بـتقريبها رئيس الجمهورية .

٢ - يجري الانتخاب والاختاب وفقاً لشروط

والاصول المذكورة في المادة ( ١١٦ ) .

#### المادة ١٢١

تقسم رئيس وأعضاء المحكمة العليا إلى مجلسين .  
أولاً في خمسة خلية يترأسها رئيس الجمهورية  
الذين الآتيه :

١ - اقيم دة لعداء التي احترم دستور البلاد  
وهو ايها وافره بواحي بتجريد وامانه .

#### المادة ١٢٢

١ - صدر المحكمة العليا وتب بصدور دة بمرده  
في الامور الآتية :

١ - دستور دة وهو بين المحالة اها وقتاً  
للمادة ( ٦٣ ) .

ب - دستوريه مشروعات مراسيم احكامها  
من رئيس الجمهورية وقانونيتها .

ج = محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء .

د = طعون الانتخابات .

هـ - طلب ابطال الاعمال والقرارات الادارية  
والمراسيم المخالفة للدستور او القانون او المراسم  
تنظيمية ، اذا تقدم بالشكوى من ينصرر منها .

٢ - يعين القانون اصول البصر واسبق في  
الأمور السابقة .

## مجلس القضاء الاعلى

المادة ١٢٣

يؤلف مجلس القضاء الأعلى من سبعة اعضاء :  
أ = رئيس المحكمة العليا رئيساً .  
ب - اثنين من اعضاء المحكمة العليا .  
ج = اربعة من قضاة محكمة التمييز الاعلى  
مرتبة .

المادة ١٢٤

١ - يفرح رئيس مجلس القضاء الاعلى على  
هذا المجلس تعيين القضاة وترفيعهم وتقلبهم وتأديبهم

وعزلهم وفقاً لأحكام المانون وبات المحس في دلت  
بالأكثريّة المائة .

٢ — يهيء الرئيس مشروعات المراسم بناء على  
قرار مجلس القضاء الأعلى ويوقعها ويرفعها إلى وزير  
العدل وفقاً لأحكام المادة (٨٠)

#### المادة ١٢٥

يقترح مجلس القضاء الأعلى مشروعات القوانين  
المتعلقة بحصانة القضاة وأصول تعيينهم وترقيتهم  
وتقاعدهم وعزلهم وتأديبهم .

## الفصل السادس التقسيمات الإدارية

#### المادة ١٢٦

تقسم أراضي الجمهورية إلى محافظات يبين القانون  
عددتها وتقسيماتها وحدودها .

#### المادة ١٢٧

تسند القوانين أحكامها من مبدأ توسيع  
الاحتصاص لرقساء الوحدات الإدارية ورقساء  
المصالح في المركز والمحافظات .

#### المادة ١٢٨

١ — يؤلف في كل محافظة مجلس ينتخب ثلاثة

أربعه ويعين الربع الباقي .

٢ - يحدد القانون مدة المجلس وعدد أعضائه  
وأصول الانتخاب وشروط التعيين .

٣ - ينتخب مجلس المحافظة رئيساً ومكتباً تنفيذياً  
ويحدد القانون مدتهم وحالاتهم وأصول ممارسة  
أعمالهم .

#### المادة ١٢٩

مهام مجلس المحافظة الرئيسية هي المساهمة في  
الامور التالية :

- ١ - مكافحة المرض بتوسيع الاسعاف الصحي  
الحائى ورعاية الامومة والطفولة .
- ٢ - مكافحة الجهل بإنشاء دور الحضانة والمدارس

لازمة والابدته وادبته ونعم الامم والمساهمة  
بشعر التعليم .

٣ - توفير المياه الصالحة للشرب في القرى  
والمدن وادباً سبكتها طرق الحمية ونعم الامم .

٤ - تحديد مناطق البلديات في المحافظة .

٥ - اقامة المعارض وتنظيمها .

٦ - تنشيط اسماحه والاصطاف والاشراف  
على الفنادق .

٧ - تنظيم المواصلات المحلية .

٨ - استثمار المياه المعدنية .

٩ - انشاء الغابات وتنشيط التشجير .

١٠ - رعاية الاعمال الخيرية والمساهمة فيها .



١١ - تنظيم واستثمار القسم البحري داخلي والبري .

### المادة ١٣٠

١ - تتألف موارد المحافظة الخاصة للقيام بمهامها من :

أ - حصص مئونة بعدد الناظرين - ترحد من قبل الضرائب العامة المحببة في المحافظة و نصفها .  
ب - الرسوم المحببة في مرسى البحري للملاحة في حدود القانون .

سخر في هذه الرسوم الاتيون نقال الأسماك ومرور الاموال بين المحافظات والالتقاء حتى المواطنين في ممارسة مهنتهم و أعمالهم في راضي الوصل .

٢ - صنف مائون مدون في خمسة حياه لمجالس المحافظات .

### المادة ١٣١

يؤين مجالس المحافظات حياه . صرف في الامور الداخلة في اختصاصه .

### المادة ١٣٢

حدد المائون اصوات في حياه و انتد رات في مجالس المحافظات و كيفية تمهيدتها و مر و . أعمالها .

## الفصل السابع

### الشؤون المالية

### المادة ١٣٣

١ - تمهيء الحكومة الموازنة العامة .

٢ - وللمجلس النواب وحده حق اقرارها .

المادة ١٣٤

١ - لكل سنة مالية موازنة عامة واحدة تتضمن امواراً وانفقات العادية ، ولا يجوز احدات موارد مستقلة او ملحقة الا بقانون .

٢ - للحكومة في حالة الضرورة ان تضع مشروع موارد استثنائية لاكثر من سنة ، تتضمن موارد ونفقات استثنائية ، ولا يجوز تعييدها الا اذا اقرها مجلس النواب .

المادة ١٣٥

يقرر القانون اصول تنظيم الموارد بحسب اية واقرارها وتنفيذها وقطع حسابها .

المادة ١٣٦

١ - يحدد مبدأ السنة المالية بقانون .

٢ - يحدد الحكومة ، الى مجلس النواب مشروع امواراً العامة لكل سنة مالية ومن حوزها من سنة شهر ٥ كثر .

المادة ١٣٧

يصوب النواب على :  
١ - اية اعماليه ولا يمسها  
مادة فمادة .

المادة ١٣٨

١ - لا يجوز ان ينصم قانون موازنه سوى الاحكام المالية المحضه .

٢ - الانحور احداث حصر ...  
لها نفقات جديدة في قانون الموازنة .

٣ - لاتنفذ احكام قانون الموازنة الا في السنة  
التي حددت من اجلها .

## المادة ١٣٩:

١ — ليس لمجلس النواب أثناء درس الموارنة أن  
يبدل من تقدير مجموع أو يرد عليه أو يعلق عليه .  
٢ — لحماية موارنة أن يعدل مشروع موارنة  
بشرط مراعاة الفقرة الأولى .  
٣ — ليس للنواب أن يقترحوا زيادته في نفعه  
و أحداث نفقة حديده بعد انقضاء حماة الموارنة من  
وضع تقريرها على مشروع موارنة .

۲ - بخور الحنظل موم بعد افروز و در وقت  
قر فواہیں میں ششہا احداث دے۔ اس جدید  
و موارد لها۔

## المادة ١٤٠

والتي تتكون من خمس اموال من اشراف مشروعة  
موزعة قبل ذلك السنة المالية في وضع هذا المبلغ  
المحدد الشهري موزونة بمسؤولية تحدد في مجلس إدارة  
على أساس من من حيث هو جزء من الاموال  
السنة السابقة ونحوه موارد ومقاييس المدفوعة في  
نهاية السنة المالية السابقة .

## المادة ١٤١

۱. لاجور لاجا کوہ، راجور، لاجی

للسفقات بمقدرة لكل ادارة عمده ولا يجوز ان  
تتضمن قانون المورقة نصا يسمح بغيره من  
التجاوز .

٢ — لا يجوز فتح الحسابات حسبها او ان عمده او  
منقولة الا بقانون .

#### المادة ١٤٢

تعرض الحسابات النهائية لسمعة امامية على محاسن  
المواب في مدة لا تجاوز ثلثين مئة منها سنة .  
ويتم قطع هذه الحسابات بقانون .

#### المادة ١٤٣

١ — انما تفرص الضريبة لاحل لمصلحة العامة .  
٢ — تحدد الضريبة بسفد . ولا يجوز ان تحصى

القانون فرض ضريبة عينية الا في حالات استثنائية .

#### المادة ١٤٤

١ — لا يجوز احدثا ضريبة او تعديلها او الغاؤها  
الا بقانون .

٢ — لا يجوز اعفاء احد من تأدية الضريبة او  
جزء منها ، الا في الاحوال المبينة في القانون .

٣ — لا يجوز تكليف احد بتأدية الضريبة الا  
بالطريقة المعينة في القانون .

#### المادة ١٤٥

١ — لا يجوز عقد فرض عام او خاص الا  
بقانون ، يعين شروطه وفائدته وطرق ايفائه .

٢ — لا يجوز للدولة ان تفرص او تكفل لا بقانون .

٣ — يحدد القانون اصول عقد التعهدات والالتزامات التي يترتب عليها انفاك من حزيمة الدولة .

المادة ١٤٦

لا يجوز منح احتكار او امتياز باستثمار شيء من ثروة البلاد الطبيعية او استغلال مصدحة عامة الا بقانون ولمدة محدودة .

المادة ١٤٧

١ — يدفع ديوان المحاسبات بياضة عن مجلس النواب في حسابات الدولة ، ويقدم اليه تقريراً عاماً يتضمن آرائه وملاحظاتة ، وبيان المخالفات الرنكة والمسؤولية المترتبة عليها .

٢ — ينتخب مجلس النواب اعضاء ديوان

محاسبات ، كثريه خاص من المصلحة ، ونه المحصل بعد الانتخاب ويكفي بالا كثريه النسبة ، ويكون الانتخاب من قائمة منظمها مكتب المجلس تتضمن ضعف العدد المطلوب انتخابه .

٣ — يرتبط ديوان محاسبات مجلس النواب رأساً .

٤ — يحدد بقانون يعد مسرودة مكتب المجلس ملاك ديوان المحاسبات واحتصاص اعضاءه وحصانه وطريقة الرقابة على المعاملات .

٥ — موارد ديوان المحاسبات جزء من موارد مجلس النواب .

المادة ١٤٨

لمجلس النواب ان يكلف ديوان المحاسبات كل  
محقق أو دراسات تتعلق بالموارد والنفقات أو بإداره  
الخزينة .

المادة ١٤٩

يجب على الحكومة أن تقدم الى مجلس النواب  
بيان عن حالة الدولة المالية مرة فكثر في كل سنة .

المادة ١٥٠

يحدد نظام النقد بقانون .

الفصل الثامن  
الشؤون الاقتصادية

المادة ١٥١

يسرف الدولة على الاقتصاد الوطني وتعلمه المحققين  
بمستوى لائاً من معسمة ، بالسنار الارص  
وبقدم الصناعات والتجارة وتوفير العمل لجميع  
المواطنين .

المادة ١٥٢

١ — يحدد في الدولة مجلس اقتصادي دائم ،  
مهمته اقتراح الخطط والمناهج الاقتصادية التسمية  
قضايا الوطن في مختلف النواحي الاقتصادية .



٢ — يقدم المجلس تقريره ويتيح له الى الحكومة ومجلس النواب .

٣ — يحدد بقانون عدد اعضاء المجلس الاقتصادي ، وطريقة انتخابهم على وجه يكفل تحقيق الغاية المتوخاة منه .

#### المادة ١٥٣

محور احداث مؤسسات تجمع باستقلال مالي وإداري ، تنفيذ مشروعات معينة وإدارتها ، ويكون ذلك بقانون يحدد عدد اعضاءها وطريقة انتخابهم والاشراف عليها .

#### المادة ١٥٤

الاموال التي تنفقها الدولة على مشروعات الري

ومحسين الاراضي ، تستوفى من الدين يستفيدون منها في مدة تنفق مع قدرتهم ، يحددها القانون .

### الفصل التاسع

#### تعديل الدستور

#### المادة ١٥٥

١ — لرئيس الجمهورية عواقفة مجلس الوزراء ولانواب طلب تعديل مدته او اكر من دوايد دستور ، على ان يتم ذلك وفقاً لشروط الآتية :

يجب ان يترك في طلب تعديل المدد المختلوف تعديلها والسبب الداعي اليه .

ب = اذا كان الطلب مقدماً من النواب بحسب ان يوقعه الثلث فأكثر من مجموعهم .

ج = يناقش المجلس طلب التعديل ثم يصوت عليه بأكثرية مجموع أعضائه المطلقة ، فإذا رُفِض اعتبر الرفض هائياً ولا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مرور سنة .

د = اذا وافقت على التعديل أكثرية مجموع النواب المطلقة ، اعتبر ذلك رغبة في التعديل .

هـ = يتناقش المجلس بعد ستة أشهر من إقراره رغبة التعديل في المواد المراد تعديلها ، فإذا وافق ثلثا مجموع أعضائه على التعديل أدخل في صلب الدستور وأصبح نافذاً .

٢ = يجب على النواب اعتماد اسم على الدستور المعدل خلال اسبوعين منذ إقراره .

المجلد الخامس

أحكام انتقالية

المادة ١٥٦

لا يجوز تعديل هذا الدستور قبل مرور سنتين منذ تنفيذه .

المادة ١٥٧

يجب أن يصدر قانون مسؤوليه رئيس الجمهورية وأورده وأصول محاكمهم ، خلال سنة أشهر من تنفيذ هذا الدستور .

- ١ — تعمل الحكومة على تحضير البدو .
- ٢ — يوضع قانون خاص يرعى التقاليد البدوية بين البدو الرحل ويحدد العشار التي تخضع لاحكامه ريثما يتم تحضيرهم .
- ٣ — يوضع برنامج على مراحل لضمان تحقيق تحضير البدو ويقر مع اعتماداته بقانون .
- ٤ — يوضع في قانون الانتخاب أحكام مؤقتة خاصة بانتخابات البدو الرحل تراعى فيها اوضاعهم من حيث السجل المدني و كيفية التصويت .

- ١ — يجب تعميم التعليم الابتدائي في الحياء

- الدولة كافة خلال عشر سنوات على الاكثر منذ تنفيذ أحكام هذا الدستور .
- ٢ — يوضع لذلك برنامج مفصل على مراحل ويقر مع اعتماداته بقانون .
  - ٣ — جميع الحكومات المتعاقبة على الحكم خلال السنوات المذكورة ملزمة بتنفيذ البرنامج الموضوع ابلوغ هذه الغاية .

- ١ — يجب القضاء على الامية في البلاد خلال عشر سنوات على الاكثر منذ تنفيذ أحكام هذا الدستور .
- ٢ — يوضع لذلك برنامج مفصل ويقر مع اعتماداته بقانون .

٣ — جميع الحكومات المتعاقبة على الحكم خلال السنوات المذكورة ملزمة بتنفيذ البرنامج الموضوع لبلوغ هذه الغاية .

المادة ١٦١

خلال سنتين منذ تنفيذ هذا الدستور يجب تنظيم السجل المدني وتسجيل المواطنين كافة .

المادة ١٦٢

١ — بعد اقرار هذا الدستور ينتخب مجلس النواب من فوره لجنة خاصة من أعضائه تستعين بعدد كاف من المختصين والخبراء لتقديم اقتراحات القوانين اللازمة للتوفيق بين التشريع القائم وأحكام هذا الدستور .

٢ — يجب على اللجنة ومجلس النواب انجاز هذه المهمة خلال سنتين منذ تنفيذ هذا الدستور .

المادة ١٦٣

ان التشريع القائم المخالف لأحكام هذا الدستور يبقى نافذاً مؤقتاً الى ان يعدل بما يوافق احكام الدستور .

المادة ١٦٤

١ — تنهي الصفة التأسيسية للجمعية الحاضرة فور اقرار هذا الدستور ، وتصبح مجلس نواب يمارس الصلاحيات المنصوص عنها في هذا الدستور . ويعتبر بدء ولايته اليوم الاول من كانون الاول ١٩٤٩ .

٢ — يستمر مكتب الجمعية التأسيسية في عمله



الى أن تجري انتخابات المكتب المنصوص عنها في المادة ٥٣ من الدستور .

المادة ١٦٥

تتألف المحكمة العليا اول مرة يقدم رئيس الجمهورية قائمة باسماء من يرشحهم لعضويتها وفقا للمادة ١١٦ خلال أربعة أشهر منذ انتخابه .

المادة ١٦٦

يعتبر هذا الدستور نافذاً من حين اقراره ، وينشره رئيس الجمعية التأسيسية .

دمشق في ٢٣ ذي القعدة ١٣٦٩ و ٥ ايلول ١٩٥٠ .

رئيس الجمعية التأسيسية  
رشدي كيخيا

الفهرس

المادة	
	مقدمة الدستور
٦ — ١	الفصل الاول — في الجمهورية الدورية
٣٤ — ٧	» الثاني — المبادئ الاساسية
٦٨ — ٣٥	» الثالث — السلطة التشريعية
٦٩	» الرابع — السلطة التنفيذية
٨٩ — ٧٠	١ — رئيس الجمهورية
١٠٣ — ٩٠	٢ — الوزارة
١١٥ — ١٠٤	الفصل الخامس — السلطة القضائية
١٢٢ — ١١٦	١ — المحكمة العليا
١٢٥ — ١٢٣	٢ — مجلس القضاء الاعلى

المادة	
١٢٦ — ١٣٢	الفصل السادس — التقسيمات الادارية
١٣٣ — ١٥٠	» السابع — الشؤون المالية
١٥١ — ١٥٤	» الثامن — الشؤون الاقتصادية
١٥٥	» التاسع — تعديل الدستور
١٥٦ — ١٦٦	» العاشر — احكام انتقالية